الراشد استقبل رئيس نقابة العاملين في المجلس

المطيري: رئيس البرلمان حريص على تبني مطالب موظفي الأمانة العامة

استقبل رئيس مجلس الأمة علي الراشد في مكتبه رئيس نقابة العاملين بمجلس الأمة عبدالله المطيري ومجلس إدارة النقابة.

جرى خلال اللقاء النظر في مطالب موظفي مجلس الأمة، حيث اكد المطيري ان الراشد ابدى حرصه واهتمامه بتبني كافة المطالب المقدمة من قبل موظفي الأمانة العامة.

واضاف المطيري ان النقابة تقدمت بطلب الى رئيس مجلس الأمة لمساواة العاملين بالأمانة العامة بمجلس الأمة بنظرائهم في ديوان المحاسبة وكذلك تطبيق المزايا والبدلات وما اقر من ديوان الخدمة وقرارها الصادر عام 2012م والذي منح فيه كل التخصصات والمهن والحرف البدلات والمكافآت والكوادر المناسبة لهم وتعديل وضع العاملين ممن حصلوا على مؤهلات عليا خلال السنوات الاخيرة وضرورة ان يشمل تطبيق النظام الصحي على العاملين بالأمانة العامة اسرهم، وشمول هذا النظام لأسر العاملين بحقق الاستقرار للعاملين بالامانة العامة، ويساعد على الاستقرار النفسي للعاملين وبالتالي زيادة عطائهم وانتاجهم.

علي الراشد

■ متفائلون بإنجاز آمال العاملين المشروعة ولا وجود لتحفظات عليها

عبدالله المطيري

وطالب المطيري ايضاً بتطبيق القرار رقم 2012/55 وتعديلاته بالقرار رقم 81 لسنة 2012 على كل من يتقاعد من موظفي الأمانة العامة مستقبلاً ايا كانت مدة خدمته بواقع شهر عن كل سنة وان يتم الايفاء لدورات خارجية لما لها من فائدة كبيرة للعاملين ولا تقتصر على الدورات الداخلية فقط. حيث اضاف المطيري الى انه تمت مناقشة كثير من المطالب الادارية الاخرى.

واشار المطيري في تصريح صحافي ان رئيس مجلس الأمة علي فهد الراشد اكد حق الموظفين في اي مطالب وانه ليس لديه اي تحفظ على هذه المطالب طالما انها تعتبر حقوق مشروعة للموظفين.

واعرب المطيري عن امله وتفاؤله خلال اللقاء مع الرئيس في تحقيق مطالب الموظفين المشروعة، مشيرا في الوقت ذاته الى مزيد من التعاون من قبل الامانة العامة للمجلس لتسهيل المطالب التي تقدمت بها نقابة العاملين بالأمانة العامة لمجلس الامة لما له الأثر الطيب في نفوس العاملين بالأمانة لمزيد من العطاء في العمل بما يخدم مصلحة السادة الاعضاء والامانة العامة.

الصانع يقترح تعديل المادتين 7 و8 من قانون تنظيم القضاء

تقدم النائب يعقوب الصانع باقتراح بقانون لتعديل المادتين 7 و8 من قانون تنظيم القضاء ،ينص على ان «يستبدل بنص المادتين السابعة والثامنة من قانون تنظيم القضاء رقم 23 لسنة 1990، المعدل بالقانون 10 لسنة 1996، النصان التاليان: تؤلف المحكمة الكلية من رئيس وعدد من النواب، يرشحهم رئيس المحكمة، وعدد كاف من وكلاء المحكمة والقضاة، وتشكل فيها دوائر حسب الحاجة، وتصدر الاحكام من ثلاثة قضاة عدا القضايا التي ينص القانون على صدور الحكم فيها من قاض واحد».

واضاف ان «للمجلس الاعلى للقضاء، بناء على طلب رئيس المحكمة الكلية، ان يعهد برئاسة بعض الدوائر الثلاثية الى مستشارين من محكمة الاستئناف ويعين مقارها ويحدد اختصاصها بقرار من المجلس الاعلى للقضاة، بناء على عرض رئيس المحكمة الكلية، وتتكون المحكمة الجزئية من دائرة او اكثر حسب حاجة العمل، وتصدر احكامها من قاض واحد».

وتابع: «لرئيس المحكمة الكلية، كلما اقتضت الحاجة، ان يشكل دوائر كلية ثلاثية تنعقد في دائرة كل محكمة جزئية، ويجوز عند الضرورة ان تنعقد دوائر المحكمة في اي مكان آخر خارج مقارها بالمحافظة، بقرار من المجلس الاعلى للقضاة، بناء على طلب رئيس المحكمة الكلية، وتعين الجمعية العامة للمحكمة الكلية دائرة او اكثر تختص بنظر القضايا الكلية والجزئية التي تكون الحكومة او احدى الهيئات العامة او المؤسسات العامة طرفا فيها».

يعقوب الصانع

مدة ستة قابلة للتجديد، طبقا للقواعد والضوابط التي يصدر بها قرار من المجلس».

وزاد: «تنشأ محاكم جزئية في كل محافظة من محافظات الكويت، بقرار من المجلس الاعلى للقضاة، بناء على طلب رئيس المحكمة الكلية، ويحدد القرار اختصاص المحكمة ومقارها، ويجوز بقرار من المجلس الاعلى للقضاة، بناء على طلب رئيس المحكمة الكلية، نقل مقار المحاكم الجزئية او تغيير اختصاصها المكاني او النوعي، او الغاء بعضها، وذلك كله مع مراعاة احكام المادة السابعة من هذا القانون».

حذر من أنه سيستخدم كافة الأدوات الدستورية ضد الوزير

التميمي: إسقاط الفوائد حتمي وليس منحة من الشمالي

انتقد النائب عبدالله التميمي اداء بعض الوزراء في الحكومة الحالية معتبرا انه لايرقى للتطلعات والآمال المطلوبة منهم.

وخص التميمي نائب رئيس الوزراء وزير المالية مصطفى الشمالي موجها له تحذيرا شديد اللهجه فيما يتعلق بتعامله مع قضية اسقاط فوائد القروض.

وقال إن اسقاط الفوائد امر حتمي يجب على الوزير ان يعيه جيدا وان الامر ليس هبة او منحة او تفضلا منه على الشعب الكويتي، وان تلك الفوائد جاءت نتيجة لتغافل او تقاعس من الحكومة ومن الشمالي شخصيا الذي يجب عليه تحمل مسؤوليتها بالكامل والا لن تسكت على هذا التعامل من الوزير مع هذه القضية الحيوية والمهمة لابناء الشعب ، مضيفا ان الشمالي يتلاعب بمصير 340 الف مواطن سلبت حقوقهم قسرا بسبب سياساته وتعامله المتحاز للبنوك هو والبنك المركزي الذي ساهم في اغتصاب حقوق المواطنين الدستورية والشرعية والوطنية عبر التواطئ مع البنوك.

عبدالله التميمي

وحذر الشمالي من انه سيستخدم كافة الادوات الدستورية ضده مالم يتخذ اجراءات عملية وفورية تجاه هذه القضية ، مستدركا أن الشعب اوكلنا مهمة الدفاع عن حقوقه ومكتسباته واننا لن نكون لقمة سائغة لوزراء مثل الشمالي وغيره.

■ الشعب أوكل إلينا مهمة الدفاع عن حقوقه ومكتسباته ولن نكون لقمة سائغة للحكومة

وختم تصريحه قائلا حتى صاحب السمو امير البلاد وجه الحكومة والمجلس لانهاء قضية فوائد القروض ويأتي وزير المالية ليعلن انه لاشيء اسمه اسقاط للفوائد او للقروض وهذا يخالف التوجهات السامية للتخفيف عن ابناء الشعب ومساعدتهم وتطوير البلاد وتنميتها.

بالرغم من إبلاغه باختصاص وزير الداخلية بهذا الشأن

القلاف يوجه سؤاله لرئيس الوزراء عن «البدون» .. والأمانة تستفتي المجلس

قدم النائب حسين القلاف سؤالا برلمانيا إلى سمو رئيس مجلس الوزراء عن أوضاع غير محددي الجنسية «البدون»، بعد ما ابلغته الأمانة العامة لمجلس الأمة أن سؤاله يفترض أن يوجه للنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، وأن رئيس الوزراء ليس مختصا بالإجابة عن سؤاله.

حسين القلاف

ورأت المذكرة الصادرة عن الأمانة العامة للمجلس عرض الموضوع على المجلس للبت فيه، وذلك عملاً بالمادة 122 من اللائحة الداخلية التي تنص على انه «إذا لم يقتنع العضو بوجهة نظر المكتب عُرض الأمر على المجلس للبت فيه دون مناقشة».

وكان نص سؤال القلاف الموجه الى رئيس مجلس الوزراء عن «السياسة العامة التي تتبعها الحكومة الحالية لمعالجة أوضاع غير محددي الجنسية «البدون»، وعن المدة الزمنية التي وضعتها الحكومة لمعالجة هذه القضية، وأسباب تفاقم هذه المشكلة».

الكندري: حسين مطالب بتخفيض نسب القبول لتوظيف الكويتيين في القطاع النفطي

طالب النائب فيصل الكندري وزير النفط بضرورة اعادة النظر في نسب اختبارات التوظيف في القطاع النفطي بعد ان تبين تدني اعداد المقبولين بشكل كبير

ودعا الكندري الى ضرورة تخفيض النسب لتصبح نسبة الدنيا للنجاح 35 في المئة لاختبار اللغة الانجليزية والتخصص على ان يكون الاختبار لاعلى مجموع النسب بعد جمع درجات الاختبارات والمقابلة واكد ان هناك تخصصات فنية محصورة على القطاع النفطي مثل الجيولوجيا و هندسة البترول يجب ان تؤخذ بالاعتبار وانه من الغبن للدولة و الطلبة لا يتم استثمار مجال دراستهم في مكانها الصحيح وانه بالامكان تطوير لغتهم الانجليزية من خلال دورات مكثفه اذ من المعروف ان المستوى العلمي لبعض الجامعات مثل جامعة الكويت يعتبر عاليا الا انه وللاسف لا تقوم الجامعة بالاهتمام بجانب اللغة الانجليزية.

واختتم الكندري تصريحه باستعجال تدبير الحلول لسد النقص بتوظيف العمالة الكويتية في القطاع النفطي سواء من خلال الاعلان الحالي او القادم.

فيصل الكندري

عقب ختام أعمال المؤتمر البرلماني الدولي الخامس للمنظمة في مانيلا

الصانع: «برلمانيون ضد الفساد» تعقد تحالفات مع منظمات دولية في مجال الشفافية العالمية

كوالالمبور - كونا: قال رئيس منظمة «برلمانيون ضد الفساد» الدكتور ناصر الصانع ان المنظمة ابرمت تحالفا مع اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد وتحالفا اخر مع منظمة الشفافية العالمية ومع الاكاديمية الدولية لمكافحة الفساد.

جاء ذلك في تصريح للدكتور الصانع عبر الهاتف لـ«كونا» عقب ختام أعمال المؤتمر البرلماني الدولي الخامس للمنظمة أمس والذي اقيم في الفترة من 30 يناير وحتى الثاني من فبراير برعاية وحضور رئيس الفلبين بينيتو اكينو ومشاركة مئات البرلمانيين من مختلف انحاء العالم في العاصمة الفلبينية مانيلا.

واشاد الدكتور الصانع بدور المنظمة في الوقوف امام الفساد في المشاريع الاستراتيجية للنفط والغاز والمشاريع الانشائية العامة وصناديق التامينات والصناديق السيادية والهيئات العامة للاستثمار وكل ما من شانه الحفاظ على الاموال العامة وعدم اهدارها.

وقال الصانع ان المؤتمر الدوري للمنظمة يعقد في دورته الخامسة بعد ان تاسس في مدينة اوتاوا الكندية في عام 2002 بمشاركة مئات البرلمانيين لمتابعة الجهود المبذولة في مكافحة الفساد وترسيخ الشفافية وفق المعايير الدولية.

واشاد الصانع بالرئيس الفلبيني ورؤساء مجلس النواب والشيوخ واللجنة التحضيرية للمؤتمر وكبار الحضور ومن بينهم 12 من رؤساء برلمانات الدول الاعضاء في تظاهرة تقام للمرة الاولى بهذا الحجم من الحضور الامر الذي يعكس مدى تطور ونجاح المنظمة في تحقيق اهدافها.

واضاف ان المؤتمر عقد بحضور 400 برلماني واكثر من 100 ممثل لجهات متخصصة من مختلف انحاء العالم تعنى بموضوع مكافحة الفساد.

■ الوقوف أمام الفساد في المشاريع الإستراتيجية من شأنه الحفاظ على الأموال العامة

ناصر الصانع

■ قدمنا العديد من مشروعات القوانين الحيوية لمكافحة الفساد والشفافية وغيرها

واشار الصانع الى ان انجازات المنظمة في مختلف فروعها الـ50 في انحاء متفرقة من العالم مشيدا بتصدي اعضاء المنظمة لعدد من قضايا الفساد لاسيما المتعلق منها بتخصيص الاراضي العامة وايقاف العديد من الصفقات المخالفة.

وبين ان اعضاء المنظمة تقدموا خلال الاجتماع بالعديد من مشروعات القوانين لمكافحة الفساد والشفافية وغيرها مقدرا الدور الكبير لاعضاء المنظمة في حث حكومات دولهم للتصديق على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد.

وذكر ان المشاركين قاموا بتوجيه اسئلة برلمانية لحكوماتهم لتعطي تبريرات مقنعة لاسباب تدني الترتيب في مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية العالمية.

واقاد بان اعضاء المنظمة قاموا بالتفاعل مع منظمات المجتمع المدني وحركات الناشطين التي نبتت شعوبا على مرشحي البرلمانات لمكافحة الفساد ومتابعة وفائهم بالتزاماتهم بهذا الخصوص.

واوضح الصانع ان الاعضاء كشفوا عن قيامهم بعقد تحالفات على مستوى منظمات المجتمع المدني والاكاديميين والمثقفين بالاضافة الى الهيئات المحلية بمكافحة الفساد وذلك لايجاد اليات واستراتيجيات دائمة لمكافحة الفساد وتعزيز مبادئ الشفافية.

واكد ان المنظمة اليوم مع دخولها العقد الثاني والذكرى السنوية العاشرة لتاسيسها اصبحت تضم مجاميع برلمانية دولية ومجاميع اخرى على المستوى القاري فضلا عن تعيين مستشار متخصص في مكتب المنظمة في مدينة اوتاوا والتحالف مع المنظمات الدولية المتخصصة في مجال مكافحة الفساد.

وقال الصانع انه بالرغم من الانجازات والامكانيات التي حققتها المنظمة الا ان هناك مجموعة من التحديات التي تواجهها في مقدمتها الدعم المالي مشيدا في هذا الصدد بتبرع الكويت السخي للمنظمة والدور الذي قامت به الدولة لدعم المنظمة.

استقالة دشتي من «حقوق الإنسان» ومشكلة «البدون» على رأس قائمة جلسة الثلاثاء

كتب مصطفى كامل

يناقش مجلس الامة في جلسته المقبلة يوم الثلاثاء استقالة النائب عبد الحميد دشتي من لجنة حقوق الانسان وسؤال النائب حسين القلاف عن مشكلة غير محددي الجنسية البدون لسمو رئيس الوزراء حيث قام الامين العام بارسال رسالة حول هذا السؤال مفادها انه تابع للنائب الاول لرئيس الوزراء وليس لسمو الرئيس.

ويناقش ايضا رسالة من اللجنة التعليمية تطلب فيها ان يوافق المجلس على مناقشة سياسة القبول بجامعة الكويت ومشكلة تعيين اعضاء هيئة التدريس بالجامعة والوظائف الاشرافية في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي وعلى صعيد اخر فقد احالت الحكومة ممثلة في وزير الدولة لشؤون التخطيط وزير الدولة لشؤون مجلس الامة د. رولا دشتي للمجلس تقرير المتابعة السنوي للخطة الانمائية 2010-2011 / 2013-2014 وخطة السنة 2011-2012 عن فترتي المتابعة

عبدالحميد دشتي

نصف السنوية وقد ادرج على جدول اعمال الجلسة القادمة البند السادس وقد تضمن التقرير 1702 معوق لتنفيذ المشاريع منها « اداري فني بيئي. تشريعي » وتم التغلب من قبل الجهات الحكومية على 37.9 في المئة من اجمالي هذه المعوقات وذكرت دشتي في التقرير ان المتطلبات التشريعية اجماليها 40 منها 18 بالمجال الاقتصادي و12 بالتنمية البشرية و10 في مجال الادارة والتخطيط لافته انه من ضمن المتالب عدم تقديم الحكومة والوزارات التابعة لها 18 مشروع للمجلس وبينت ان التقرير اوصى بالآتي: - معالجة التاخر في اقرار الميزانية العامة للدولة وذلك لتمويل المشروعات الجديدة.

- ضرورة ضبط الانفاق الجاري والمتمثل في الزيادة المتطردة بالباب الاول.

- البدء الفوري في انشاء حزمة الشركات المساهمة واعطاء الاولوية لمشروعات الشراكة مع القطاع الخاص.

- الحد من تدهور التركيبة السكانية. واوضح التقرير انه تمت زيادة عدد الاسرة بالمستشفيات لتصل الى 1666 سريرا بنهاية خطة السنة الثانية وذلك حسب الرغبة الاميرية السامية وهذا بخلاف عن الخطة الاولى، وكشف التقرير ان الخطة السنوية تضمنت 1231 مشروعا بتكلفة مخصصة قدرها 5.345.6 ملاين دينار حيث بلغ الانفاق على كل مشاريع الخطة 3.017 مليارات دينار تمثل حوالي 56.4 في المئة من اجمالي الاستثمارات المستهدفة.

على الحكومة تفعيل نصوص الدستور وتطبيق القوانين

المري: ندعم الإجراءات التصحيحية لوزيرة الشؤون من أجل مصلحة الوطن والمواطن

أعرب عضو مجلس الأمة النائب ناصر المري عن دعمه للإجراءات التصحيحية التي تقوم بها وزيرة الشؤون الاجتماعية ذكرى الرشيدي وما تقوم به من جهد مميز لمصلحة الوطن والمواطن.

وقال في تصريح صحافي: أرجو من الزملاء والزميلات أعضاء مجلس الأمة الا يستعجلوا في حكمهم على الوزيرة وألا يستمعوا للإشاعات التي تروج في الخفاء لإحباط الوزيرة وتنبها عما تقوم به من إصلاحات في وزارة الشؤون عجز عن تنفيذها كثير من الوزراء المتعاقبين على الوزارة.

وطالب الرشيدي بالمضي قدما في خطة الإصلاح وعدم الرضوخ لأي ضغط في التعيينات سواء في منصب الوكيل أو المناصب القيادية في الوزارة، وذكرها بالقسم الذي اقسمته أمام الله وأمام سمو الأمير والشعب الكويتي بأن تحترم الدستور والذي يؤكد على ضرورة تكافؤ الفرص بين جميع اهل الكويت في توزيع المناصب. وقال إن الحكومة مطالبة عبر وزرائها جميعا بتفعيل نصوص الدستور وتطبيق القوانين بتكافؤ الفرص وأن جميع الكويتيين سواسية فعلا وعملا لا شعارا.

العدوة يسأل عن أسباب زيادة الحوادث المرورية على طريق الوفرة

وجه النائب خالد سالم العدوة سؤالا إلى النائب الأول لرئيس الوزراء وزير الداخلية الشيخ احمد الحمود، طلب منه الإجابة عن أسباب زيادة الحوادث المرورية والأمنية على طريق الوفرة الواصل بين ميناء عبد الله ودوار الوفرة مرورا بمدينة صباح الأحمد.

واكد العدوة أن الاهمال الأمني على ذلك الطريق جعله يستحق لقب «طريق الموت»، وذلك لكثرة الحوادث عليه، فضلا عن ضعف التواجد الامني والذي يكاد يكون منعدما، بالإضافة إلى قلة انتشار الدوريات الثابتة أو المتحركة، وعدم وجود كاميرات لمراقبة سرعة السيارات على جانبي الطريق لاسيما في طريق العودة الذي تكثر فيه الحوادث والذي ترتاده الأرتال العسكرية والشاحنات ورواد البر والمزارع وموظفو شركات النفط والصهاريج الكبيرة، فضلا عن التعديات من قبل البعض على الطريق نفسه دون تدخل من جانب الأجهزة الامنية، وجاءت الأسئلة على النحو التالي:

1. يرجى تزويدي بإحصائية بنسب الحوادث على طريق الوفرة الرابط بين ميناء عبد الله ودوار الوفرة مرورا بمدينة صباح الاحمد لاخر ثلاث سنوات.
2. يرجى تزويدي بإعداد المخالفات المرورية للشاحنات غير الملتزمة بتعليمات المرور وعوامل الأمن والسلامة المرورية والتي تعتبر احد اهم أسباب الحوادث على ذلك الطريق مقارنة بالمخالفات الأخرى للمركبات العادية خلال الثلاث سنوات الأخيرة.
3. ما هي أسباب ضعف الانتشار الامني والمروري على ذلك الطريق ، يرجى تزويدي بخطط الوزارة حيال التوجه للحد من الحوادث التي انتشرت في الفترة الأخيرة الماضية ؟ خاصة فيما يتعلق بالإستدارات في منطقة فروسية الأحمدي، وكثرة الحفر، وقلة العلامات الإرشادية، فضلا عن عدم وجود حواجز فاصلة لطريق الذهاب والعودة على اغلب طول الطريق، بالإضافة إلى عمليات الاستهتار ما دور الوزارة في الحد من رعونة بعض مرتادي الطريق؟.
4. هل تخضع الارتال العسكرية والشاحنات لفترات المنع التي حددتها وزارة الداخلية على الطريق ؟ ان كانت الاجابة بلا يرجى تزويدي باسباب عدم شمول الشاحنات والارتال المارة بذلك الطريق لفترات المنع ؟
5. ما دور المجلس الاعلى للمرور الذي يترأسه احد قيادي وزارة الداخلية حيال مطالب سكان مدينة صباح الأحمد المرورية، والتي تشمل بناء الجسور، وتوسعة وصيانة بعض الطرق، انعدام الاستدارات لبعض الجسور على الطريق، فضلا عن عدم وجود دورانات او إشارات ضوئية في بعض الأماكن الخطرة التي تتطلب ذلك ؟